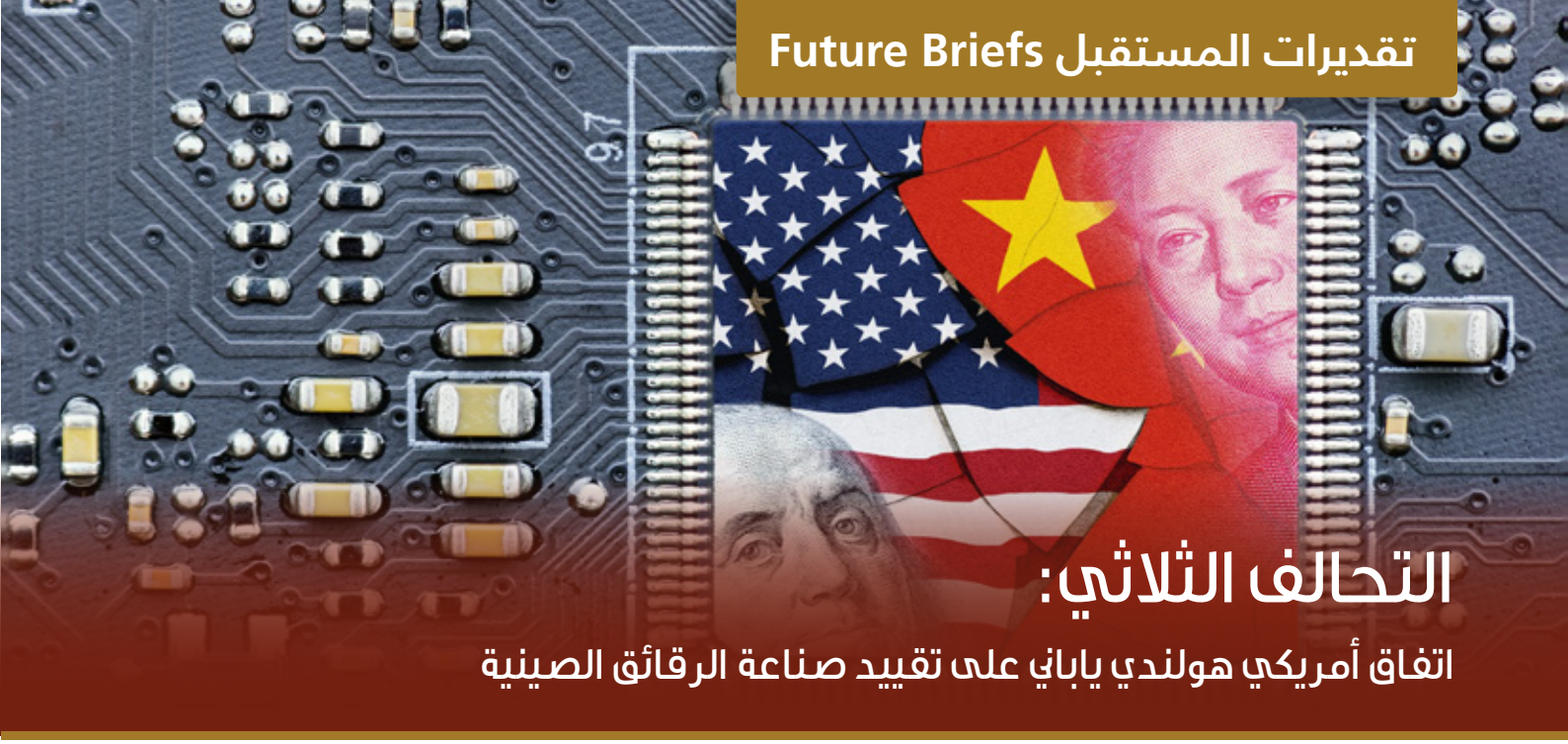

التحالف الثلاثي:

اتفاق أمريكي هولندي ياباني على تقييد صناعة الرقائق الصينية

العدد 1750، 08 فبراير 2023

نجحت إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، في التوصل لاتفاق مع هولندا واليابان، في 27 يناير 2023، يهدف إلى تقييد تصدير بعض آلات إنتاج الرقائق الإلكترونية المتقدمة للصين، لتنضم الدولتان لمساعي الولايات المتحدة الأمريكية لتقويض الصين تكنولوجياً، ومن ثم إبطاء تطورها العسكري والتقني المرتبط بالذكاء الاصطناعي.

وتم التوصل إلى الاتفاق بعد مفاوضات شاقة في واشنطن بين كبار مسؤولي الأمن القومي من الدول الثلاث، حيث كانت الولايات المتحدة تحاول إقناع حلفائها بتنفيذ ضوابط التصدير على شركاتهم، في حين أن الدولتين أبديا مخاوفهما من احتمالية قيام الصين بتبني إجراءات انتقامية ضدهما.

وبموجب الاتفاقية، ستضع هولندا قيوداً على شركتها العملاقة "أي إس إم إل" (ASML)، وستفرض اليابان على نحو مماثل قيوداً على شركتي "نيكون كورب" (Nikon Corp) و"طوكيو إلكترون المحدودة" (Tokyo Electron Limited) لمنع بيع المعدات التي تصنع الرقائق المتقدمة إلى الصين.

اتفاقية محورية لواشنطن

لا تُعد هذه الاتفاقية هي الأولى في سلسلة الجهود الأمريكية لإعاقة تقدم الصين في صناعة الرقائق الإلكترونية، بل تأتي استكمالاً وتتويجاً لمساعي الرئيس بايدن في هذا الصدد، وتتلخص أهميتها فيما يلي:

1- دعم الإجراءات الأمريكية السابقة: تأتي هذه الاتفاقية الخارجية مكملة للقوانين والإجراءات التي سنّتها إدارة جو بايدن محلياً خلال 2022 لتقييد مبيعات تكنولوجيا الرقائق الإلكترونية للصين.

وكان أولها قانون "الرقائق" (chips) الفدرالي، والذي وقعه الرئيس الأمريكي، جو بايدن، في 9 أغسطس 2022، بهدف تحفيز السوق الأمريكي على تطوير صناعة أشباه الموصلات، وذلك عن طريق تخصيص 52,7 مليار دولار أمريكي لتمويل صانعي الرقائق الأمريكيين، وتقديم مزيد من الإعفاءات الضريبية لتوسيع الإنتاج المحلي.

وثانيها، القواعد التي أعلنت عنها وزارة التجارة الأمريكية، في أكتوبر 2022، والتي بموجبها تم منع الشركات الأمريكية من بيع رقائق معينة تستخدم في تطوير الحوسبة

الفائقة والذكاء الاصطناعي للشركات الصينية، كما تم منع المواطنين الأمريكيين وحاملي بطاقة الإقامة الخضراء من العمل في بعض تلك الشركات.

2- استجابة هولندا للضغوط الأمريكية: أدركت واشنطن، منذ عام 2018، أهمية أن تتوقف شركة "أي إس إم إل" (ASML) الهولندية عن تصدير آلات الطباعة التي تعمل بتقنية "ليثوغرافيا للأشعة فوق البنفسجية" (EUV)، وهي آلات لا يمكن الاستغناء عنها في صنع الرقائق الأكثر تقدماً في العالم، وتصل قيمة الواحدة منها لنحو 200 مليون دولار.

والجدير بالذكر أن "أي إس إم إل" هي الشركة الوحيدة في العالم التي تنتج وتُصدر هذه الآلات، وبالتالي، فإن منع هذه الشركة من تصدير أجهزتها يعد بمثابة خسارة كبيرة لقطاع صناعة الرقائق الصينية، ويصعب تعويضها.

ويرى مراقبون أن إبرام الاتفاقية الأمريكية الهولندية يعكس نجاح الإدارة الأمريكية في الضغط على هولندا لكي تتماشى مع القواعد الأمريكية في هذا الشأن، كما أنه يأتي نتاجاً لاعتماد الشركة الهولندية على مكونات أمريكية الصنع في إنتاجها، ومن ثم تتخوف الشركة من أن تقوم واشنطن بوقف تصدير هذه المكونات لها، إن هي رفضت الانصياع للمطالب الأمريكية.

3- انضمام اليابان للعقوبات الأمريكية: أقنعت الولايات المتحدة اليابان بأن دولاً، مثل الصين وروسيا وكوريا الشمالية، تتنافس من أجل الهيمنة العالمية، وبالتالي قد تستخدم هذه الدول الرقائق الإلكترونية لتطوير بُنيتها العسكرية، بما يهدد بشكل مباشر الأمن القومي الياباني، وبالتالي، يتعين على طوكيو اتخاذ كل السبل لحصار الصين عبر وقف صادرات الرقائق المتطورة لها.

ومن الناحية التكنولوجية، تُعد اليابان موطناً لصانعي معدات الطباعة الحجرية التقليدية للأشعة فوق البنفسجية العميقة (DUV)، وهي معدات أقدم قليلاً مما تنتجه الشركة الهولندية، ولكن لا تزال محورية في صناعة الرقائق. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اليابان بدعم شركة "تايوان لصناعة أشباه الموصلات المحدودة" (TSMC) في بناء مصنع جديد بقيمة 7 مليارات دولار، ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج بحلول نهاية عام 2024.

4- تأسيس تحالف الديمقراطيات التكنولوجي: يلاحظ أن الاتفاقية السابقة تعد بداية لإنشاء واشنطن ما يُسمى بـ "تحالف الديمقراطيات التكنولوجي" في مواجهة الصين. ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية، وهي: أولاً، إدراك واشنطن لأهمية أشباه الموصلات في صراع القوى الكبرى الراهن؛ حيث إن هذه الرقائق أصبحت تقف وراء كل تقنية في هذا العصر الحديث، بدءاً من الطائرات والسيارات وصولاً إلى الهواتف المحمولة.

وثانياً، يتوقع أن تتجه واشنطن لتوسيع التحالف وتحويله إلى ما يشبه "منتدى شامل" للدول ذات التفكير المماثل، وذلك لكي تجتمع وتتوصَّل إلى ردود مشتركة على الممارسات الحمائية الصينية وما يُسمى بـ "الاستبدادية التقنية"، في إشارة إلى الاتهامات إلى بكين بأنها المسؤول الرئيس عن أزمة النقص العالمي في الرقائق، لأنها تقوم بتخزينها منذ فترة وباء "كورونا" في عام 2020.

وأخيراً، سوف يصب هذا التحالف في صالح الولايات المتحدة عبر تقديم حوافز تهدف لإعادة إحياء وتوطين صناعة الرقائق في الولايات المتحدة ومحاولة الإبقاء على الهيمنة الغربية على هذه الصناعة، وذلك عبر فتح قنوات للتعاون مع شركات تكنولوجية عملاقة في تايوان واليابان ودول أوروبا الغربية.

رد فعل صيني هادئ

يلاحظ أن هناك ثلاث نقاط يمكن استخلاصها من الإفادة الصحفية التي صدرت من قبل المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية رداً على الخطوات الأمريكية السابقة، والتي يمكن استعراضها فيما يلي:

1- انتقاد الهيمنة الأمريكية: رأى البيان الصحفي الصيني أن القيود الأمريكية على صادرات معدات تصنيع الرقائق الإلكترونية من دول أخرى إلى الصين تضر بالجميع، وفي الوقت ذاته، هي أحد سبل الإدارة الأمريكية للحفاظ على الهيمنة الأمريكية العالمية في هذا المجال وضمان تحقيق مصالحها الذاتية.

2- تسييس التجارة والاقتصاد: أكدت الصين أن الولايات المتحدة تسيء استخدام الرقابة على الصادرات، وما فعلته مع هولندا واليابان هو لاستكمال جهودها في إجبار بعض الدول على تشكيل تحالف محدود لاحتواء الصين، مما أدى إلى تسييس القضايا الاقتصادية والتجارية والعلمية والتكنولوجية، وتقويض قواعد السوق والنظام الاقتصادي والتجاري الدولي بشكل خطر. ولذا، تعارض الصين بشدة هذا السلوك.

3- المراقبة عن كثب: أوضحت الصين في البيان السابق أن هذا الاتفاق يقوض استقرار السلاسل الصناعية العالمية، ومن هذا المنطلق "ستتابع الصين عن كثب التطورات ذات الصلة، وستعمل على حماية حقوقها ومصالحها المشروعة". ويكشف هذا التصريح عن اتجاه الصين لدراسة تأثير التحالف السابق في مصالحها، ومحاولة البحث عن بدائل

لـه، أو آليـات عقابيـة للـرد عليـه.

التداعيات المحتملة

يلاحـظ أن الاتفـاق الأمريـكي مـع اليابـان وهولنـدا سـوف يترك تداعيـات يمكـن تفصيلهـا عـلى النحـو التالي:

1- تفـاؤل أمريـكي بالاتفـاق: تعتقـد واشـنطن أن هـذا الاتفاق الثـلاثي سـيعطل قـدرة الصـين عـلى الوصـول إلى التكنولوجيـا، أو الخـبرة التـي تحتاجهـا لصنـع الأنـواع الأكـثر تقدمـاً مـن أشـباه الموصـلات، أو بعبـارة أخـرى، سـتكون الصـين في عزلـة عـن سـوق تصنيـع الرقائـق الإلكترونيـة، لاسـيما وأن الاتفـاق سـيحرم بكـين مـن الوصـول إلى آلات الطباعـة المهمـة لتصنيـع تلـك الرقائـق، ومـن ثـم يعرقـل جهودهـا لتطويـر صناعتهـا المدنيـة والعسـكرية.

2- تحقيـق الاسـتقلالية الصينيـة: أدت القيـود الوبائيـة، منـذ عـام 2020، والعقوبـات الأمريكيـة المسـتمرة ضـد الصـين، إلى تبلـور اقتنـاع لـدى الأخـيرة بأهميـة تحقيـق الاسـتقلالية في صناعـة الرقائـق الإلكترونيـة، وهـو الأمـر الـذي قـد يـؤدي إلى نتائـج عكسـية عـلى خطـط الولايـات المتحـدة السـاعية إلى تقويـض نفـوذ الصـين الاقتصـادي والعسـكري والتكنولوجـي.

وتأكيـداً عـلى مـا سـبق، فـإن هنـاك عـدداً مـن المـؤشرات التـي تعكـس قـدرة الصـين عـلى الاعتـماد عـلى الـذات مـن دون الحاجـة إلى تبعيـة الغـرب والاعتـماد عليـه لتطويـر هـذا القطـاع، ومنهـا نجـاح الصـين في تحقيـق تطـور تقنـي هائـل في قطاعـات بعينهـا، مثـل برنامـج الفضـاء الصينـي، والسـكك الحديديـة عاليـة السرعـة، والاتصـالات، وتكنولوجيـا الجيـل الخامـس، وصناعـة السـيارات، كـما يتوقـع بنـك جولدمـان سـاكس الأمريـكي بـأن الناتـج المحلي الإجـمالي للصين سـيتجاوز الولايـات المتحـدة في عـام 2035.

ومـن جهـة أخـرى، وعـدت بكين بتجهيـز حزمة مسـاعدات بقيمـة 143 مليـار دولار لتحفيـز صناعـة أشـباه الموصـلات، ولتمكـين رواد الأعـمال والـشركات المحليـة من مواجهـة القيود الأمريكيـة. كـما لا يخفـى عـلى أحـد أن الـشركات التـي تتخـذ مـن شـانغهاي مقـراً لهـا حققـت العـام المـاضي إنجـازاً بـارزاً في مجـال إنتـاج الرقائـق الإلكترونيـة، وذلـك بكميـات كبـيرة عـبر اسـتخدام "عمليـة 14 نانومـتر" (nm Process 14) وحققـت إنجـازات في آلات الطباعـة الحجريـة ورقائـق السـيليكون الكبـيرة مقـاس 12 بوصـة ووحـدات المعالجـة المركزيـة وشرائح الجيـل الخامـس. ويضـاف إلى مـا سـبق وجـود عدد متنـامٍ من الـشركات التكنولوجيـة العاملـة في قطـاع الرقائـق الإلكترونيـة في الصـين، ومنها شركات سـبريدترم وزاهوشـين وهايسـيليكون.

3- تكلفـة مرتفعـة عـلى الـشركاء: يلاحـظ أن الاتفـاق الأمريكي مـع هولنـدا واليابـان قـد جـاء بعـد أن هـددت واشـنطن بفـرض قيـود عـلى تصديـر بعـض المعـدات المهمـة للـشركات الهولنديـة واليابانيـة. ومـن جهـة أخـرى، أكـد البيـان الـذي خـرج مـن شركـة "أي إس إم إل" (ASML) الهولنديـة أن دخـول الاتفـاق مـع واشـنطن حيـز التنفيـذ سيسـتغرق وقتـاً طويـلاً ولا يجـب أن يعطـل الجـدول الزمنـي للشركـة في عـام 2023، وهـو مـا يـؤشر عـلى أن القيـود الأمريكيـة لـن تـسري إلا في العـام المقبـل.

كـما أن الـشركات اليابانيـة والهولنديـة سـتخسر مليـارات الـدولارات نتيجـة لتوقـف تعاملهـا مـع الصـين، فعـلى سـبيل المثـال تحصـل "طوكيـو إلكـترون" عـلى نحـو 25% مـن عائداتهـا مـن صادراتهـا إلى الصـين، كـما تبلـغ إيـرادات "أي إس إم إل" 14% مـن الصـين.

وفي الختـام، يلاحـظ أن الاتفاق الثلاثي بـين الولايات المتحدة وهولنـدا واليابـان مـا هـو إلا أحـد أشـكال صراع القـوى الكبرى بـين الولايـات المتحـدة والصـين، مع الأخـذ في الاعتبـار أن الصين لـن تكـون وحدهـا الخـاسر الوحيـد مـن الاتفـاق، كـما تـروج واشـنطن، بـل الـشركات الهولنديـة واليابانيـة، والتـي سـتخسر عائـداً كبـيراً مـن صادراتهـا نتيجـة وقـف تعاملهـا مـع الاقتصاد الصينـي. ومـن جهـة أخـرى، يتوقـع أن تكثـف الصين مسـاعيها لتحقيـق الاسـتقلالية في مجـال إنتـاج الرقائـق المتقدمـة، وذلك للـرد عـلى القيـود الأمريكيـة المفروضـة عليها.

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

عن المركز

مركز تفكير Think Tank مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار، وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير «المستجدات» المتعلقة بالتحولات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

تقديرات المستقبل

تحليلات موجزة تصدر أسبوعياً لتغطية أبرز التطورات الإقليمية والدولية المؤثرة على منطقة الشرق الأوسط والتي تدخل في مجالات اهتمام برامج المركز، وهي: التحولات السياسية، والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية.

ص.ب. 111414 أبوظبي - إ.ع.م.
هاتف: 24444513 971+
فاكس: 24444732 971+
بريد إلكتروني: info@futureuae.com
www.futureuae.com

يمكن قراءة تقديرات المستقبل على الرابط التالي: https://bit.ly/3gc65aG

ISSN: 2789-5041
ISSN: 2789-5033

المحرر المسؤول: د. شادي عبدالوهاب منصور